

أذنيه، وأدخل إصبعيه في داخل، ومسح ظاهر رقبتة وباطن لحيته ثلاثاً، ثم أدخل يمينه في الإناء، فغسل بها ذراعه اليمنى الحديث، وأخرجه الطبراني بلفظ: "فغسل وجهه ثلاثاً ثم خلل لحيته ومسح باطن أذنيه، وأدخل خنصره في داخل أذنه ليبلغ الماء، ثم مسح رقبتة وباطن لحيته من فضل ماء الوجه - إلى أن قال - ثم مسح على رأسه ثلاثاً ومسح ظاهر أذنيه ومسح رقبتة وباطن لحيته بفضل ماء الرأس" وفيه سعيد ابن عبد الجبار قال النسائي: ليس بالقوى وذكره ابن حبان في الثقات اهـ (مجمع الزوائد^(١) ٩٤: ١).

تنبيه:

حديث وائل هذا ذكره ابن الهمام في فتح القدير (٢٣: ١) ووقع فيه لفظ الترمذي بدل البزار ولعله تصحيف من الكاتب، لأن ابن الهمام صرح بعد ذلك بأن فيه محمد بن حجر اهـ وهو ليس من رجال الترمذي ولا أحد من أصحاب السنن، فكيف يمكن من مثل ابن الهمام نسبته إلى الترمذي مع علمه بذلك فالظاهر كونه من تصحيف الناسخين. والعجب من صاحب غاية المقصود أنه كيف اقتصر على نسبة الوهم إلى ابن الهمام وقال: إن الحديث لا وجود له في الترمذي (١٣٠: ١) وأوهم الناظرين أن الحديث لا أصل له رأساً، مع أنه مذكور في نصب الراية^(٢) (٨: ١) وفي مجمع الزوائد (١٩٥: ١) برواية البزار عنه.

وأما قوله^(٣): "ثم هو غير مطابق لمذهبهم فإنه يدل على تثليث مسح الرأس والأذنين أيضاً، وهم لا يقولون به، فأني يصح لهم الاحتجاج به على مخالفيهم اهـ".

فالجواب عنه بوجهين: الأول، أن تثليث مسح الرأس لا ينكره الحنفية رأساً بل يحملونه على التثليث بماء واحد، وهو مشروع على ما روى الحسن عن أبي حنيفة، كما

(١) باب ما جاء في الوضوء ١: ٢٣٢.

(٢) تحت الحديث السادس من كتاب الطهارة ١٣/١.

(٣) يعني قول العظيم آبادي في غاية المقصود، وهو في آخر باب صفة وضوء النبي ﷺ تحت حديث طلحة بن مصرف.